اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 17-02-2009 رقم العـدد: 16736 رقم الصفحة: 23 مسلسـل: 154 رقم القصاصة: 1

أبرز الملفات التي تنتظر القيادات القضائية الجديدة

القاضي الداود : انتشار المحاكم وتحديث الإجراءات أبرز الملفات أمام القيادات الجديدة

محمد رابع سليمان – مكة

أكد فضيلة الشيخ الدكتور ناصر بن زيد بن داود القاضي بالمحكمة العامة في الرياض ورئيس مركز الدراسات القضائية التخصصي أن الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين بإجراء تغييرات طالت المؤسسة القضائية في المملكة سوف يكون لها أكبر الأثر في التطوير والتحديث وحوسبة القاضي ، مشيراً الى أن هناك ملفات شائكة تنتظر القيادات الجديدة ومن أبرزها تحقيق مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء ، بزيادة أعداد القضاة ، وتوسيع انتشار المحاكم المتخصصة ، وتحديث الإجراءات القضائية بما يتواكب مع تطورات العصر، والنهوض بالعملية القضائية نحو الأفضل .فقد أتحفنا خادم الحرمين الشريفين في تلك القرارات الحكيمة بتشكيل جديد لهيئة كبار العلماء ، والتشكيلات القضائية والتعديلات الوزارية الرائدة .

وإننا لنتطلع إلى عهد جديد حافل بالإنجازات محقق للطموحات ؛ خصوصاً : من الكفاءات الشابة ، ومن القيادات الناجحة التي رغبت القيادة نقل خبراتها في مجالات أخرى ؛ لرفع كفاءة الأجهزة المتباطئة .

ومن هذه القرارات الصائبة الاستفادة من خبرات معالي الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد في إدارة المجلس الأعلى للقضاء بعد أن أثبت نجاحاً وكفاءة إدارية فائقة وقت عمله رئيساً لمجلس الشورى فعلاوة على كون معاليه من شيوخ الشباب الفاعلين القادرين على النهوض بالإدارة وتحقيق الطموحات المرجوة فقد اكتسب خبرات عظيمة من لقاءاته بالمجالس العالمية في زياراته الدولية وفي استضافته الوفود البرلمانية المتنوعة المشارب ، كما أظهر دراية وكفاءة في إدارة دفة مجلس الشورى – طيلة عمله رئيساً له – يشهد له بها أعضاء المجلس في الدورات التي سعدوا فيها بالانتساب للمجلس تحت رئاسة معاليه .

وقال الداود إن المؤسسة القضائية لتستبشر خيراً بقدومه حاملاً معه تلك الخبرات ومدركاً لجميع التطلعات والآمال المرجوة من المجلس مدة رئاسته القادمة وليس المجلس الأعلى للقضاء بغريب على معاليه ، فهو ابن أول رئيس لمجلس القضاء الأعلى – سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد غفر الله له – والذي مكث رئيساً للمجلس أكثر من عشر سنوات ، فهو ربيب المجلس وسليل شيخ القضاة في زمانه. أسأل الله أن يغفر لأبيه ، وأن ينفع به هو فيما وكل إليه .

وقال الداود : من القرارات الرائدة نقل خبرات معالي نائب رئيس ديوان المظالم في القضاء الإداري للاستفادة منه وزيراً للعدل ، الذي نقلت خبرات سلفه في الإدارة القضائية للاستفادة منه رئيساً للسلطة التشريعية .ومعاليهما يملكان بحق كفاءةً ممتازة في مجالهما السابق الذي سيعود – لا محالة – بالفائدة المرجوة في عملهما القابل . فهما قادران – بحول الله – على العطاء أكثر وعلى نحو أفضل وكذلك بشأن معالي رئيس المحكمة العليا ؛ الذي كان آخر عمل له رئاسة محكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة حتى بلوغه سن التقاعد قبل بضع سنوات ، فقد أمضى من عمره أربعة عقود في الخدمة القضائية ، جعلت منه

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 17-02-2009 رقم العـدد: 16736 رقم الصفحة: 23 مسلسـل: 154 رقم القصاصة: 2

د. ناصر الداود

مورداً للخبرة ومرجعاً لعلوم القضاء .

ومن اللائق : الإشادة بأعضاء المجلس الأعلى للقضاء المتفرغين وغير الدائمين وأعضاء المحكمة العليا ، فقد اشتملت تلك التسميات على ندرة من خيار الرجال المجربين في القضاء وحسن الإدارة وطول الباع في العلم والمقدرة والتجربة ؛ ما يؤمل منهم معه تحقيق الجديد والمزيد من المفيد . نفع الله بهم أجمعين. ولا ننسى أن نذكر بالجميل والعرفان من احتمل أمانة مجلس القضاء الأعلى في المدة الماضية - رئيساً وأعضاءً -لهم منا جزيل الشكر ومزيد التقدير وخالص الدعاء بطول العمر وحسن العمل ودوام العافية وحسن الخاتمة.

إن ربي سميع مجيب .

× × مامي أبرز الملفات التي تنتظر القيادات القضائية الجديدة)

من الملفات التي تنتظر هؤلاء الرجال تحقيق مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء ، بزيادة أعداد القضاء ، وتوسيع انتشار المحاكم المتخصصة ، وتحديث الإجراءات القضائية بما يتواكب مع تطورات العصر ، والنهوض بالعملية القضائية نحو الأفضل وهم ولاشك أهل للقيام بهذه المهمات والاضطلاع بتلك المسؤوليات وأداء الأمانة على النحو المأمول منهم . سددهم الله ،

(هناك من المؤهلين لتولي وظيفة القضاء من لا يرغب في الالتحاق بالعمل الحكومي لأي سبب من الأسباب ؛كيف يمكن أنْ نستفيد من مثل هؤلاء الرافضين لتولي العمل القضائي الحكومي)

علينا أن نستشعر أهمية مثل هذه الأعمال الجليلة ، واستحسان الشرع لها خارج نطاق الدولة ؛ كما روى أبو داود والنسائي وصححه الألباني عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ هَانِئٍ : أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكْنُونَهُ بِأَبِي الْحَكَمِ ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ ((إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ ؟. فَقَالَ : إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي ، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ ، فَرَضِيَ كِلا الْفَرِيقَيْنِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا أَحْسَنَ هَذَا !. الحديث وثانياً/ يلزمنا أن نفرق بين حال الأمس وحال اليوم ؛ من حيث تنوع واشتداد اللدد في الخصومات ، والتأبي على الولاة ، والمطل في وفاء الحقوق ، ليظهر لنا : لزوم دعم أمثال هؤلاء بقوة الدولة ؛ وإن لم يكونوا من رجالاتها العاملين في نطاقها ؛ حتى يستقيم الأمر للمحسنين في أعمالهم وثالثاً لابد لنا أن نعلم أن التحكيم الاختياري والإلزامي عن طريق المحكمة لا يمنع من التعرض لرتابة التقاضي في المحاكم، وهي بهذه الحال في العالم أجمع من حيث تأخر المواعيد وازدحام الأعمال وطول الإجراءات وبدائيتها.